

اللجنة الاولى  
الجلسة ٤٥  
المعقودة يوم الثلاثاء  
٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الأمم المتحدة  
**الجمعية العامة**  
الدورة الخامسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

محضر حرفي للجلسة الخامسة والأربعين

(نيبال)

السيد رانا

JAN 17 1991  
الرئيس: UN/SA

المحتويات

المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المتعلقة  
بالامن الدولي واتخاذ إجراءات بشأنها

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفصل الثالث ، الفرع دال)

Distr. GENERAL  
A/C.1/45/PV.45  
7 January 1991

ARABIC

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج  
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة  
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع  
واحد من تاريخ نشرها الى :  
Chief of the Official :  
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United  
Nations Plaza .  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب  
ستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥بنود جدول الاعمال ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ١٢ (تابع)المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الاعمال المتصلة بالامن الدولي واتخاذ إجراءات بشأنهاتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفصل الثالث ، الفرع دال)السيد غاكسهولي (البنيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في هذه

السنة ننظر في بنود جدول الاعمال المتصلة بالامن الدولي في سياق تغييرات ديناميكية وقعت على المسرح الدولي فيما يتصل بصيانة وتعزيز السلم ، بما يتفق مع رغبات الشعوب لمنع المواجهة وللعيش في سلم ورخاء .

صحيح أن الحالة الدولية شهدت بعض التغييرات المشجعة والإيجابية التي يمكن أن تسهم في تعزيز السلم والامن الدوليين . بيد أن استمرار كثير من المشاكل المتصلة بجميع جوانب الامن الدولي حقيقة ثابتة من حقائق الحياة السياسية الدولية الحالية . وكثير من هذه المشاكل مرتبطة ببعضها البعض ، ولهذا فإن حل إحداها قد يؤثر على حل المشاكل الأخرى . ولكن هذا لا يعني أنه يمكن حل مشكلة من مشاكل العلاقات الدولية على حساب المشاكل الأخرى ، أو في عزلة عنها .

إن إقامة السلم والاستقرار الحق في أوروبا كان ولا يزال عنصراً أساسياً للسياسة الخارجية لجمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية . هذا هو السبب الذي من أجله أعربت البانيا عن رغبتها في المشاركة في عملية التعاون والامن الأوروبي . وقد أبدت استعدادها لاتباع المبادئ والقرارات التي يصدرها المحفل والتزامها بها .

ولأن بلدي حريص على هذا فهو يولي أهمية للتطورات التي وقعت في عملية تعاون دول البلقان . وفي رأينا أن تلك العملية تكتسي أهمية أكبر إذا نظر إليها في إطار التطورات التي تجري في العالم ولاسيما في القارة الأوروبية ، التي تعتبر شبه جزيرة البلقان جزءاً منها . وإذا نظرنا إلى الإنجازات الحالية في عملية البلقان في مختلف المجالات ، خلصنا إلى أنها أسهمت في دعم العلاقات فيما بين بلدان المنطقة وفي إثراء

الحوار ، ومن ثم تساعد على تعزيز الامن في المنطقة وفيما وراءها . وأحدث مثال على هذا هو القرارات التي اتخذت في اجتماع وزراء خارجية بلدان البلقان الذي عقد في تيرانا في تشرين الاول/اكتوبر من هذه السنة . ووفقا لما أكد عليه البيان المشترك للاجتماع ، أعلن الوزراء من جديد التزام بلدانهم بتعزيز وزيادة دعم التعاون في البلقان في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية .

وفي مناقشات نزع السلاح التي جرت ، نظرنا في عدة جوانب لهذه المشكلة ، التي تعتبر حيوية بالنسبة للسلم والامن . وإننا نذكر هذا لأنه توجد رابطة جدلية بين نزع السلاح والامن الدولي . فبصفة عامة لا يمكن للمرء أن يتكلم عن تعزيز السلم والامن بينما يستمر سباق التسلح ، وبينما تشغل تجارة الاسلحة مختلفة الصراعات الإقليمية ، وبينما تنتج آلات الحرب أسلحة جديدة متطورة . إن تصعيد سباق التسلح يهدد مباشرة الامن الدولي ويزرع بذور عدم الثقة والمواجهة فيما بين مختلف البلدان .

لقد رحب المجتمع الدولي بالتقدم المحرز في نزع السلاح في أوروبا وفيما بين الدولتين العظميين ، لأن هذا التقدم يمكن أن يكون له أثر كبير على الأمن الدولي في العالم بأسره . لكن ما تحقق لا يزال غير كاف ، فعملية نزع السلاح يجب أن تصبح عملية لا رجعة فيها وتشمل كل بلدان ومناطق كوكبنا .

ولاتزال الصراعات الإقليمية قائمة ومستمرة في جهات عديدة . وهي ، إلى جانب ما تسببه من الضحايا وتخلفه من الدمار ، تعد تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين . والسعي إلى إيجاد تسوية عادلة دائمة لتلك الصراعات يشكل إسهاما حقيقيا في تعزيز السلم والأمن . فيجب أن نشني على الجهود التي تبذلها بلدان عديدة في بعض المناطق لتسوية نزاعاتها عن طريق الحوار والتفاهم . وهي بذلك تضرب أمثلة يجب تشجيعها . إن السلم والأمن يتطلبان أن نبذل غاية ما في وسعنا كي نكفل عدم تدهور الحالة ، وإلا فإن اندلاع صراع محلي يمكن أن يجتاح المنطقة المعنية ويستخدم بوصفه حالة حرب ذريعة للتدخل الأجنبي .

لدى تحليل الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ، يخلص المرء إلى أن عملية تخفيف حدة التوترات وإقرار سلم حقيقي مهمة حساسة ، تتطلب مشاركة وإسهام المجتمع الدولي بأسره ، نظرا لأنها مسؤولية الجميع . لذا ، من الضروري ، في ظل الظروف السائدة في عالم اليوم ، أن نكفل مشاركة كل الدول ، كبيرة وصغيرة ، في طريقة معالجة العلاقات الدولية وتطويرها .

وفي هذا السياق ، تفضلع الأمم المتحدة ، بل ويتعين عليها أن تفضلع بدور خاص . فالأمن والانفراج وصيانة السلم لاتزال شواغل أساسية تشغل حقا منظماتنا . ويجب ، في رأينا ، استخدام إمكانية الأمم المتحدة ومواردها على نحو أكثر فعالية ، لبلوغ هدفي السلم والأمن الدوليين .

السيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : إن

الحرب الباردة التي أرهقت العلاقات الدولية ، ولاسيما العلاقات بين الدولتين العظميين وحلفائهما ، قد اندثرت في طيات التاريخ . وهناك نوع من العدالة في

الطريقة التي يتم بها هذا والمكان الذي يجري فيه . لقد بدأ زوالها في أوروبا وينتشر هناك ، وهي القارة التي بدأت فيها تلك الحرب فقسمتها مدة طويلة تبلغ نحو ٤٠ سنة .

ومنذ الدورة الماضية للجمعية العامة ، طرأت تغيرات هائلة على العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، كان لها تأثير على العلاقات فيما بين الدول الأوروبية ذاتها . كما كان لها أثر حقا على مستوى السياسة العملية فقد خففت الأسلحة النووية . والتقليدية على السواء ، وكثف التعاون والسعي من أجل المصالح المشتركة عبر القارة بأسرها ، وشهدت أوروبا بزوغ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وهي العملية الرامية الى تجميع الاشكال المحددة لتجمعها سويا وإضفاء الطابع المؤسسي عليها .

وكان لهذه التغيرات انعكاساتها من العالم بأسره فالعلاقات الدولية تتركز بشكل متزايد على التعاون والحوار ، وتحل المشاركة والتعاون محل المجابهة والحوار بشأن مجموعة كبيرة من القضايا في سبيل لأن يصبح قانون العصر . ولعل أفضل دليل على أن الأمور لم تعد كما كانت عليه هو الموقف الذي اتخذته كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن في إدانة العدوان العراقي على الكويت ، ومطالبة العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط وفي فرض الجزاءات .

إن التغيرات التي وقعت في أوروبا ، ولاسيما في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، والتي بلغت أوجها في هدم سور برلين وتوحيد ألمانيا بعد ذلك ، قد أسهمت إسهاما كبيرا في إيجاد بنية أوروبية جديدة أيضا . إن هذه التطورات لم تؤد فحسب الى تفكك التحالفات الكتلية ، لكنها أيضا شككت في سبب وجودها ذاته . وفي هذا السياق ، تعززت عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وأخذت تصبح الحكم لكل العمليات الأوروبية ، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية .

وقد استفادت أوروبا من عمليات أخرى يمكن أن نسميها موازية ، هي عملية التكامل الإقليمي ودون الإقليمي لدولها بهدف زيادة تعزيز الأمن والتعاون والثقة .

وقد انخرطت بلادي في أشكال شتى من هذا التعاون أبرزها التعاون فيما بين بلدان منطقة البلقان ، وتلك الواقعة في إطار التجمع الخماسي "البنتاغونالي" والبحر المتوسط . ونظرا لأن وفدي عرض من قبل وجهات نظره بشأن منطقة البحر المتوسط ، سأحجم عن تكرارها هنا .

منذ شهر بالضبط اجتمع وزراء خارجية دول البلقان في تيرانا بألبانيا ، وفي بيانهم المشترك شددوا على أن :

"دول البلقان المستقرة التي تواكب التطورات الأخيرة ، تمثل عاملا سلمي وأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا بأكملها" . (A/45/701 ، ص ٤)

إن التجمع الخماسي "البنتاغونالي" يعد شكلا مبتكرا محددًا يربط بين البلدان من ضفاف البحر المتوسط حتى أوروبا الوسطى في إطار عملية الأمن والتعاون في أوروبا . وهو تجمع يتخطى بطبيعة تشكيلة الحدود التي كانت تفرق بين تلك البلدان في الماضي .

ومع ذلك ، فإن التغلب على نتائج الحرب الباردة في أوروبا سيتطلب مزيدا من الجهد . ولاتزال التغيرات الإيجابية في العلاقات السياسية في حاجة إلى أن تترجم إلى علاقات اقتصادية أفضل ، ترأب الهوة الاقتصادية التي تتطابق حدودها مع الخط الفاصل بين الكتلتين السابقتين ، وهي مشكلة يجب التصدي لها عاجلا لا آجلا .

وعلاوة على ذلك ، فإن انبعاث التعصب العرقي ، الذي تفاقمه مشاكل الأقليات القائمة في كل البلدان الأوروبية تقريبا ، كثيرا ما يتجلى في اتجاهات انفصالية قوية ، بل أحيانا في شكل تهديدات للحدود الأوروبية الحالية .

إن توقف الحرب الباردة ، بما تنطوي عليه من مجابهة وتطاحن ، قد أدى إلى تحرك إيجابي في عدد من مواطن الالتزامات مثل أمريكا الوسطى ، وناميبيا ، وجنوب إفريقيا ، وأنغولا ، وأفغانستان ، والصحراء الغربية ، وكمبوديا . بيد أن محصلة هذه التغيرات بأسرها ، في أوروبا وفي غيرها ، قد انتكست من جراء العدوان العراقي على الكويت . إن أزمة الخليج ، وهي نشاز في الظروف الدولية السائدة ، محفوفة بمخاطر

جمة تتهدد السلم في هذه المنطقة وما يتجاوزها ، ولابد من بذل كل جهد لحسم هذه الازمة . إن كيفية معالجة هذه الحالة الطارئة ستكون ذات أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية وستكون بمثابة امتحان حاسم لدور الأمم المتحدة في المناخ الدولي الجديد . فقد أوضحت الازمة أن بلدا واحدا قد يستمر في تهديد السلم الدولي ، لكن مسؤولية الحفاظ على السلم يجب أن تقع - على نحو متزايد - على عاتق الجميع ، إذ أن من واجب المجتمع الدولي بأسره بل ومن مصلحته صيانة السلم الدولي وتعزيزه .

إن بلدان عدم الانحياز قد أدانت ، في اجتماعها الوزاري الذي عقد في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر الماضي ، العدوان العراقي على الكويت ، وأيدت قرارات مجلس الأمن التي تطالب العراق بالانسحاب غير المشروط ، وعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت ، واستعادة سلامته الإقليمية ، ودعت إلى إطلاق سراح الرهائن وإلى مواصلة الجهود لحسم أزمة الخليج بالوسائل السلمية .

وظلت يوغوسلافيا ، بوصفها الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز ، تتجاهد من أجل تقديم مساهماتها لتحقيق تلك الاهداف ، دون أن تحقق للآن نجاحا يذكر . ولذلك فنحن نتابع الجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الامن ، وبالتحديد أعضاؤه الخمسة الدائمون ، بأمل واهتمام كبيرين .

وعلىنا في هذا الصدد ألا نتفاض عن أن الازمة في الخليج وشيكة الصلة بالوضع المعقدة السائدة في الشرق الاوسط . وقد ظلت هذه المشكلة ملازمة لنا على مدى عقود ويتطلب حلها عزمًا قويًا من جانب المجتمع الدولي بأسره للتغلب عليها . وبالرغم من أنه يتعين علينا أن نسلم بوضوح بأن حل أي من هاتين الازمتين لا يتوقف على حل الأخرى ، لا يمكننا انكار العلاقة القائمة بينهما .

ولقد كان للازمة في الخليج ، فضلا عن أثرها السلبي على مجمل التطورات الإيجابية الجارية في العالم ، مضاعفاتها المباشرة على العلاقات الاقتصادية الدولية كذلك ، وبخاصة على الحالة الاقتصادية في البلدان النامية .

ومن المؤكد أن هذه الازمة لم تساعد في حل مشكلة التنمية العالمية ، وهي أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في العالم أيضا . وتتوقف احتمالات التنمية العالمية الى حد كبير على كيفية معالجتنا لقضايا الاقتصاد الكلي . وسيتعذر علينا تحقيق الاستقرار الذي سعيينا اليه طويلا ، ما لم تعالج هذه القضايا باتخاذ عمل سياسي جماعي . ويصدق هذا القول أيضا على أوروبا وعلى المناطق الأخرى وعلى المستوى العالمي .

وشمة عدد آخر من المسائل ذات الأهمية المماثلة ، يسهم حلها الى حد بعيد في تعزيز الأمن الدولي والتقدم الشامل للجنس البشري . وتشمل هذه المسائل مشكلة البيئة ، والتغيرات المناخية ، والسكان ، ومصادر الطاقة الحالية والمستقبلية ، ونقل التكنولوجيا الحديثة . غير أننا واثقون من أن تلك المشاكل سوف تعالج على النحو المناسب في عمر يتصف بالتقدم السريع للعلم والتكنولوجيا ومن أن تطبيقهما سيستخدم في الأغراض السلمية . وعلى كل ، فإن أعظم قوة تستطيع تحطيم الاسار الصلب



الذي يحاصر به الواقع روح الإنسان ، هي دائما سعيه الخلاق الى تغيير الاوضاع المستقرة . والواجب المحتم على من هم أيسر حالا ولديهم موارد أكثر هو أن يعقدوا عزيمهم ويكرموا قدراتهم لهذا المعنى النبيل .

ويبدو أننا وصلنا الى مفترق طريق في مسار تطور الجنس البشري . ويجب أن تستغل التطورات الجارية في العالم في وضع نهج جديد مختلف تماما لمعالجة المشاكل العالمية ، بما في ذلك منع العدوان على نحو فعال ، وصيانة السلامة الإقليمية لجميع البلدان ، وتحقيق تنمية أكثر توازنا تؤدي الى إشاعة الاستقرار الكامل .

وقد خطت أوروبا الخطوة الأولى بالتحرك على الطريق الذي رسمه مؤتمرها للأمن والتعاون . لكننا يجب أن نسمى لكي نجعل من رؤى وهيكل النظام الشامل للأمن التي تشمل التنمية ونزع السلاح وحقوق الإنسان حقيقة قائمة في أنحاء العالم كله .

السيد نفوين دوک هونغ (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يود وفدي أن يتكلم بشأن بنود جدول الاعمال الخاصة بالأمن الدولي .

إن جميع الدول ذات سيادة وتتمتع بالاستقلال ، ولكن من الواضح جدا أن المشاكل والتحديات المشتركة لعصرنا تتخطى في الوقت الحاضر ، كما لم يحدث من قبل ، حدود كل دولة على حدة . فلا يستطيع بلد بمفرده حل تلك المشاكل ولا توجد دولة تستطيع أن تتحكم في الأمن العالمي بمفردها وتسيطر على الاقتصاد العالمي أو تحدد مسار الشؤون السياسية ، ويتمين على الدول أن تتعاون لكي تتصدي لمشاكل العالم وأن تقيم أشكالاً أقوى للنظام الدولي .

وفيما يتعلق بالأمن ، يعتبر الأمن الحقيقي مفهوما أكثر شمولاً وتعقيداً من الحماية من الأسلحة ومن الحرب ، وتكمن جذور المنازعات وانعدام الأمن في الفقر والتناقضات الاقتصادية داخل حدود الأمة الواحدة وفيما بين الأمم وفي القهر والحرمان من الحريات الأساسية . وما لم تحل مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، فلن يتحقق الأمن المشترك على الإطلاق .

وتشبع التهديدات الجديدة للأمن أيضا من المشاكل البيئية وتدهور بعض الأنظمة الإيكولوجية . ويمكن أن يؤدي الفقر في حد ذاته إلى المنازعات الداخلية والخارجية . ولا يمكن تحقيق السلم والأمن ، اللذين أعلننا كأهداف دولية أساسية ، ما لم تتحسّر الشعوب والأمم تماما من مصيدة الفقر عن طريق التنمية الحقة . والواقع ، أن هناك عددا متزايدا من الشعوب في عالم اليوم تعاني من انعدام الأمن الاقتصادي أكثر مما تعاني من انعدام الأمن العسكري . ويمعب التعاون لتحقيق الأمن المشترك في عالم تواجه فيه البلدان الفقيرة التزامات شديدة القسوة خاصة بالمديونية ، وتدهور الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية واتساع هوة التباين بين الأغنياء والفقراء . ولا يمكن إيجاد سلم والأمن دائمين في العالم دون حل المشاكل الاقتصادية الدولية ولاسيما ، مشاكل البلدان النامية ودون ضمان النمو القابل للاستمرار وتنمية الاقتصاد العالمي . ويغرض الأمن المشترك التزامات عالمية من أجل التخلص من انعدام الأمن الاقتصادي بما لا يقل عن التخلص من المنازعات السياسية والحرب . ولا يمكن القضاء على العداوات الدولية والشكوك النابعة من عقود من الحروب والنزاع بين عشية وضحاها . ولكن استمرار الجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي بأسره ، يؤدي إلى ترجمة الأمن الدولي من فكرة أو مفهوم إلى حالة مشتركة يعيش في ظلها الجنس البشري في كل مكان . ويقتضي حل المنازعات والسيطرة عليها أن يعقد الأطراف التي يقوم بينها نزاع عزمها سياسيا على نبذ الحرب كوسيلة للتسوية والشروع عوضا عن ذلك في اتباع سبيل سلمي . ومن بين مختلف الوسائل لحسم النزاعات والسيطرة عليها ، أو منعها ، لابد أن يكون هناك نهج لبناء الثقة يبعث على الأمل الكبير . ويمكن أن تتخلى البلدان المتجاورة بالتدريج عن علاقات المواجهة عن طريق إقامة نظام للتوفيق السياسي .

ويقدر وفد بلادي تمام التقدير ويؤيد كل الجهود الرامية للنهوض بتدابير بناء الثقة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لتخفيف حدة التوتر ولتعزيز التعاون السلمي والصداقة بين الأمم . ويشارك وفد بلادي الأمين العام للأمم المتحدة مشاركة تامة ملاحظاته التي أبداهها في تقريره السنوي لعام ١٩٩٠ عن أعمال المنظمة وجاء فيها :

"بناء صرح السلم وتهيئة ظروف الاستقرار في عالم التسمينات ميطلبان استجابات مبتكرة للتحديات الامنية التي تختلف في نوعها اختلافا جذريا عما ووجه منها في الماضي" . (A/45/1 ، ص ٢٠)

لقد انتهت عقود المواجهة السياسية . وعالمنا اليوم هو عالم التنافس والتعاون في إطار التعايش السلمي . ونحن ندرك أيضا أننا نعيش اليوم في حالة من التكافل بين الامم . فنحن نحتاج الى جيراننا ، كما يحتاج جيراننا الينا . فهل من الملائم أن نقول إن الوقت قد حان للقيام بمساع متضافرة من أجل النهوض بالامن المشترك وإجراء حوار حول التعاون الاقتصادي لصالح الرفاه والاستقرار لجميع الامم في كل أرجاء العالم وأقاليمه قاطبة ؟

ونظرا لأننا نقف على مشارف القرن الحادي والعشرين ، فإن الجهود المتواصلة من أجل تحقيق السلم والاستقرار الوطني والتنمية والتقدم الاجتماعي لابد أن تمضي قدما بنجاح ، مما يسمح للأجيال المقبلة بأن تنعم بسلم دائم وبأن ترقى الى مستويات جديدة من الحضارة الإنسانية .

إن النضال من أجل مستقبل أطفالنا ومن أجل تعليم الأجيال المقبلة كان أهم أهداف رئيسنا الراحل هو شي منه طوال حياته . وإخلاصا لهدفه ، آلينا على أنفسنا أن نبذل قصارى جهودنا لتوطيد علاقات الصداقة مع الأمم الأخرى والإسهام في قضية السلم والأمن العالميين المشتركة ، متجهين الى الألف سنة القادمة بإيمان قوى بالمستقبل المشرق للسلم والتنمية وبحياة هائلة على كوكبنا .

السيد تراكسلر (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتحدث اليوم بالنيابة عن دول المجموعة الأوروبية الإثنتي عشرة ، بشأن بنود جدول الأعمال ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ المتعلقة بالأمن الدولي .

إن صون الأمن الدولي هدف رئيسي من أهداف منظمنا ، وهو المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه وجودها .

عندما خرج ميثاق الأمم المتحدة الى حيز الوجود ، كان المجتمع الدولي قد شهد قبل ذلك بفترة قصيرة ويلات أفظع الحروب وأكثرها دمارا في تاريخ البشرية . وعلى إثر هذه المأساة وبعد المعاناة الشديدة ، تجلت بشكل جديد في الأمم المتحدة المثل العليا لمجتمع عالمي يسوده السلم والعدالة .

وأثبتت الأعوام الخمسة والأربعون المنصرمة منذ ذلك الحين ، أن حدوث تحسن تدريجي في الأمن الدولي ليس هدفا بعيد المنال ، بل إنه غاية يمكن بلوغها . وقد أسفر التقدم المحرز في هذا المجال ، وخصوصا في الأعوام القليلة الماضية ، عن تحسن واسع النطاق في المناخ الدولي وعن زيادة مستمرة في فعالية هذه المنظمة .

وكما ذكر السيد دي ميكليريس ، وزير خارجية إيطاليا ، في بيانه بالنيابة عن الدول الإثنتي عشرة في المناقشة العامة ،

"هذه هي أول جمعية عامة تنعقد في ظل عالم جديد يخرج الى الوجود

بعد انتهاء فترة ما بعد الحرب التي طال أمدها". (A/45/PV.6 ، ص ٢٦)

إنه عالم جديد ، لأسباب يأتي في مقدمتها التغير الجذري في العلاقات بين الدولتين العظميين التي قامت بينهما مواجهة في الماضي وفي العلاقات بين الشرق والغرب . واسمحوا لي أن أشير الى القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) لعام ١٩٧٠ وهو أساس مناقشتنا بشأن الأمن الدولي والى القرار ٢١/٤٤ الذي اعتمدته الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٨٩ ، والذي يعكس التغيرات الجذرية التي حدثت في السنوات القليلة الماضية .

وقد يشير المؤرخون في يوم من الايام الى الاحداث الهامة التالية على الطريق نحو الامن والتعاون الدوليين : وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ ، التي استهلكت العملية على نطاق القارة ، وثيقة استوكهولم الختامية لعام ١٩٨٦ ، التي وضعت تدابير بناء الثقة والامن من أجل نزع السلاح في أوروبا ، معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى لعام ١٩٨٧ ، التي تعتبر الحد الفاصل بين الحرب الباردة وبزوغ نمط جديد من العلاقات بين الدول ، وهو هدف لم يتحقق بالكامل بعد ، لكنه إنجاز لا يسعنا إلا النضال من أجله .

وأود ، بصفة شخصية ، أن أذكر أيضا بالوثيقة الختامية لاجتماع فيينا ، ولو كان دافعي الوحيد انني أمضيت عامين ونصف في التفاوض بشأنها . فقد تدبأت هذه الوثيقة بجميع التغيرات التي حدثت في وقت لاحق وأضفت عليها الشرعية وأوضحت أكثر من أي وقت مضى خلال عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا علاقة التفاعل الوثيقة بين احترام حقوق الإنسان والامن الجماعي .

وهناك معالم جديدة ظهرت مؤخرا . والوحدة الألمانية هي أعظم رمز لهذا التصميم الناشئ على العيش في ملام وأخوة . وتقضي الاتفاقية الخاصة بالقنوات التقليدية في أوروبا بإجراء تخفيضات جذرية في إطار من القوة والثقة على مستوى القارة . كما أن "ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة" الذي وقع في اجتماع قمة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ والذي سيوزع كوثيقة

رسمية من وثائق الأمم المتحدة ، جسد المبادئ التالية التي تتمسك بها الشعوب الأوروبية : "الالتزام الثابت بالديمقراطية القائمة على أساس حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، والرخاء من خلال الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، والأمن المتكافئ لجميع البلدان" .

وترى الدول الإثنتا عشرة أن هذه التطورات ما كانت لتحدث دون ازدهار الديمقراطية وتأكيد سيادة القانون في عدد كبير من البلدان مع انعكاسات ذلك على تحقيق الذات والرخاء الجماعي ، والتقدم الاجتماعي . وتشكل سيادة القانون والديمقراطية ضمانات هامة لاحترام الإنسان . وبدون التقدم الذي أحرز في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في معظم أنحاء العالم خلال الأعوام القليلة الماضية ، ما كان يمكن أن نشهد هذا الدعم الكبير للأمن الدولي . وإيماننا من الدول الإثنتي عشرة بأن حماية حقوق الإنسان ودعمها هو المسؤولية الرئيسية للحكومات ، فقد ظلت تؤكد دائما أن ممارستها الفعلية لا تنفصل عن السعي من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين .

هكذا أوضحت التجربة التي عاشتها أوروبا مؤخرا أن هناك علاقة ناجعة بين تنمية حريات الفرد وزيادة الأمن . ونأمل أن تستمر هذه العملية بكامل قوتها ، وأن تغضي إلى بعد جديد في العلاقات متعددة الأطراف ، يتميز بزيادة التفاهم والتضامن بين الدول ويستتبع مزيدا من التقدم في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان والأمن الدولي وتحديد الأسلحة والتنمية الاقتصادية .

وترى الدول الإثنتا عشرة أنه لن يتسنى تحقيق السلم والأمن إلا بالاحترام الكامل للمبادئ الواردة في الميثاق ولغيرها من الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي في هذا المجال . وتود الدول الإثنتا عشرة أن تذكر بمسؤولية مجلس الأمن الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين ، وبالالتزام جميع الدول الأعضاء بتنفيذ قراراته المتعلقة بهذا المجال .

ولكن مما يدعو الى الاسف أن المجتمع الدولي شهد بانزعاج وأدان أعمال العدوان والغزو والاحتلال العنيفة التي شنتها العراق مؤخراً ضد الكويت ، وهي عضو مستقل في الأمم المتحدة . ويتعين التغلب على هذه العقبة التي تعترض السبيل نحو عالم أكثر سلماً وأماناً . والواقع أن تيار التاريخ يجري في اتجاه مضاد للجوء العنيف الى استخدام القوة لحل الخلافات والنزاعات .

إن رد الفعل الدولي القوي إزاء غزو الكويت قد ساهم بدوره في تعزيز السلطة المعنوية والسياسية لمنظمتنا في وقت تشتد فيه الحاجة الى مرجع عالمي .

وفي ظل المناخ الدولي المتحسن الجديد ، تظهر هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها فعالية متزايدة في مواجهة الأزمات ، وهو الأمر الذي يفسح المجال لتوقعات جديدة . والاستثناء الأخير الذي يتنافى مع روح التوفيق السائدة في معظم أنحاء العالم لا ينقص من التقدم الواضح للأمن الدولي في أماكن أخرى .

لقد ظلت الدول الإثنتا عشرة ، طوال عقدين ، تقود حملة لدعم القواعد الأساسية للسلوك الدولي . ويسرها الآن أن ترى هذه القيم أوسع انتشاراً بالفعل .

وفي هذا السياق ، كان لدور الأمم المتحدة أهمية كبرى لكل البلدان . فقد عزز نهج الأمم المتحدة الاقتناع بأن ليس هناك بديل للحوار في مجال معالجة المشاكل الدولية . فضلا عن ذلك ، فإن العمل المتسق للأمم المتحدة قد دلل على أنها تشكل أداة أساسية لصون السلم والعدالة والحرية واستعادتها .

إن الأمم المتحدة تستجيب على نحو متزايد ، من خلال مجلس الأمن والأمين العام بصورة خاصة ، إلى الحاجة إلى نظام عالمي لاحتواء النزاعات ملائم لمنع توسيع نطاق الحالات الطارئة التي لم يكن من الممكن تفاديها من قبل والتي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار ، إن الدول الاثنى عشرة تشيد بالمبادرات الصبورة والفعالة التي اضطلع بها الأمين العام ، بمساعدة لا تكل من معاونيه ، للتوصل إلى حل سلمي للقضايا موضع الجدل وكذلك لمنع قيام نزاعات . وفي هذا الصدد ، فإن النجاح الباهر الأخير لعمليات صون السلم للأمم المتحدة وآفاق المستقبل المشجعة قد أدت إلى إشاعة جو من الثقة الجديدة في جميع أرجاء مجتمع الأمم .

إن الدول الاثنى عشرة سوف تواصل تقييم فاعلية أعمال الأمم المتحدة في إطار الواقع السياسي الجديد لعالم أصبح فيه التكافل بين الدول يمثل بصورة متزايدة عنصرا دائما ، وتؤمن الدول الاثنى عشرة بأن هناك مجالات أنشطة تتيح للأمم المتحدة إمكانيات لم تستغل بعد لتحقيق إنجازات إذا ما توافرت الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء .

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هناك تهديدات للأمن تتخذ أشكالا أكثر دهاء وأكثر التواء إلى حد ما عما كان عليه الحال في الماضي . وشمة شكل خبيث للتهديد على وجه الخصوص ينجم عن انتشار التكنولوجيا المتقدمة عندما تؤدي إلى انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إطلاقها . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يكون هناك المزيد من الشفافية في تجارة الأسلحة التقليدية لأسباب ليس أقلها أهمية منع الأنشطة غير القانونية التي كثيرا ما ترتبط بها مثل تجارة المخدرات والإرهاب . وفي كل هذه المجالات ، تعزز الدول الاثنى عشرة أن تسهم في زيادة الوعي بالمشكلة وفي تحقيق المزيد من الشفافية .



إن الخبرة التي اكتسبناها في أوروبا قد أوضحت أن زيادة الشفافية تمثل خطوة جوهرية في اتجاه ما يصفه ميشاق باريس بأنه :

"مفهوم جديد للأمن في أوروبا وبعد جديد في العلاقات الأوروبية" .

يقوم على جهد مشترك لدعم الثقة والأمن وتعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ومن ثم ، فإن الدول الاثنتي عشرة ترحب بالاتفاق الخاص بتخفيض القوات التقليدية في أوروبا الذي لم يسبق له المثيل والذي وُقِّع في باريس بمناسبة اجتماع القمة الذي عقده مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك النهج الجديدة المتبعة في وضع تدابير هامة لبناء الثقة والأمن سوف تسهم في تعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا .

إن قضاء سنين طويلة في مناقشة القضايا ذات الصلة بالأمن الدولي وخبرة المفاوضات المتزايدة الكفاءة لتحديد الأسلحة قد ألغيا المزيد من الضوء على أهمية البعد الإقليمي . وإذا ما أخذت البلدان المتجاورة خصوصية الظروف الإقليمية فسي الاعتبار ، فإنها قد تجد أن من الأجدي الآن أن تبدأ عملية حوار ومفاوضات محلية تكون لها فرص أفضل لإحراز نجاح سريع من خلال اتباع نهج الخطوة فخطوة في معالجة قضايا الأمن .

هكذا كانت في الواقع الخبرة المستفادة من عملية مؤتمر الأمن والتعاون فسي أوروبا الذي احتفل منذ أيام بذكراه الخامسة عشرة في سياق يبعث على رضا الدول المشاركة وشعوبها . لقد أخذت تشرق في جميع أرجاء أوروبا حقبة جديدة مسن الديمقراطية والسلم والوحدة بفضل الإرادة السياسية للبلدان المعنية ، لأنها سعت دائما إلى استمرار عمل هذا المحفل حتى عندما وصلت العلاقات فيما بينها إلى أدنى مستوى لها .

والواقع أن تجربة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ساعدت على حدوث تغيير جذري في القارة الأوروبية . إن اجتماع قمة باريس لرؤساء دول وحكومات ٢٤ دولة قصد واكبت نهاية الحرب الباردة . وقطعت فيه مجموعة كبيرة من التعهدات التي وسمت بميمس الدوام الأوضاع الجديدة بين الدول المشاركة . ومن بين المعايير الأساسية التي حددت

للمستقبل ، الديمقراطية المتعددة الأحزاب ، واحترام حقوق الإنسان ، وتشجيع المبادرة الفردية . وقد أرسى مؤتمر قمة باريس الاسس لإقامة أوروبا الجديدة ولتقدم لم يسبق له مثيل في تاريخ قارتنا الطويل . وكل ذلك يندرج داخل إطار المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة .

لقد حددت المجموعة الأوروبية هويتها الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت عنصرا مؤشرا من أجل التغيير والتقدم المدني والاجتماعي والاقتصادي . وفي نفس الوقت فإن المجموعة رفضت دائما أن تعتبر أن حماية مصالحها الخاصة تفرض حدودا عليها . بل إنها بدلا من ذلك كانت تعتقد دائما بقوة أن أمن كل دولة عضو مرتبط في المقام الأول ببقية أوروبا بقدر ما هو مرتبط بالمناطق الأخرى من العالم . ومن ثم وافقت الدول الاثنتا عشرة بكل جوارحها على التعهد الذي قطعه على نفسها في قمة باريس بـ :

"التضامن مع كل البلدان الأخرى ، مع استعدادها للانضمام الى أي دولة والى كل الدول في بذل جهود مشتركة من أجل حماية القيم الإنسانية المشتركة والنهوض بها" .

إن الحوار والتكامل هما أحسن الردود على مشاكل الأمن على المستويين العالمي والإقليمي وتأمل الدول الاثنتا عشرة أن تبذل جهود جادة لتحقيق هذا الغرض على مستوى كل منطقة ، وأن يستفاد في ذلك من أية سابقة هامة يمكن استخلاصها من تجارب الآخرين . وترحب الدول الاثنتا عشرة بالمقترحات التي تقدمت بها دول البحر الأبيض المتوسط بشأن زيادة التعاون في هذه المنطقة . ومن المفيد السعي لأن ننشر في منطقة البحر الأبيض المتوسط المبادئ والتدابير الكفيلة بتعزيز الاستقرار والأمن وبتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

إن الفكرة القائلة بأنه ينبغي لكل دولة أن تحقق الاكتفاء الذاتي في بيئة هي في الأساس معادية ، فكرة مرفوضة قطعاً . فتأكيد المصالح الوطنية على حساب المصالح الأخرى يتعارض مع معايير الأمن المعاصر الذي تقوم على التعاون على أساس القيم المشتركة بدلا من العناصر التاريخية والجغرافية وحدها .

أود أن أختتم كلمتي نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية بأن أعرب عن أمني أن يسود مثل هذا المفهوم في جميع أرجاء العالم . إن السلم والأمن الدوليين لن يكونا عندئذ الشغل الشاغل للحكومات والشعوب بل سوف يمثلان في نهاية الامر مكسبا مضمونا لا رجعة فيه للإنسانية جمعاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أرفع جلسة هذا

المباح ، أود أن أبلغ اللجنة أننا سنبت بعد ظهر غد الاربعاء ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في مشاريع القرارات المتعلقة بالبند ٦٧ من جدول الاعمال أي مشروع القرارين A/C.1/45/L.63/Rev.2 و A/C.1/45/L.64/Rev.1 .

أود أن أبلغ الاعضاء أيضا أن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات المتعلقة بالبند ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ من جدول الاعمال هو الساعة ٦ من مساء هذا اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠